

السودان: الانتقال السياسي المبشر والحذر

السماح لأطراف خارجية بالعبء على وتر الانقسامات وفتح الطريق أمام الفوضى التدميرية. ومن البيديهي القول إن الحراك السوداني طليعة الموجة الثانية من الاحتجاجات العربية، تنبه لعواقب ومزلقات الموجة الأولى خاصة لجهة إخراجها عن مسارها السلمي الطبيعي ومسعى مصادرتها من جهة تيار سياسي إسلاموي معين، أو لدخول التيارات الجهادية والإرهابية على الخط أو استخدام بلاد بعينها كمنصات في صراع المحاور الإقليمية و"اللعبة الكبرى" لتدعيم النفوذ الأجنبي أو المشاريع الإمبراطورية في الإقليم.

بالطبع لم تتم تلبية طلب المرأة بالمساواة في الحكومة الجديدة، لكن وجود أربع نساء في التشكيل الوزاري، وتولي السيدة أسماء عبدالله منصب وزارة الخارجية يعتبر نقلة نوعية على الطريق الصحيح. ولفت النظر وجود ملاحظات وتقد ذاتي "من قبل فريق الحرية والتغيير"، إذ اعتبر الناطق الرسمي باسم مجلس السيادة في السودان، محمد الفكي سليمان، (شخصية مدنية من الاتحاد المعارض المكون من تجمع المهنيين السودانيين وقوى الحرية والتغيير) أن "قوى الحرية والتغيير أخطأت بقبول مبدأ إبعاد الكوادر السياسية الحزبية من الاختيار لتولي الحقائق الوزارية للفترة الانتقالية، لأنه لا يمكن إدارة وزارة ذات مهام سياسية غير السياسيين". كما أشار إلى "ضعف الوثيقة الدستورية في الجانب الخاص بحكومات الولايات التي لم تشكل بعد".

وهكذا توجد الكثير من الصعاب التي كانت تنتظرها القوى السودانية، ولذلك طالبت بمرحلة انتقالية طويلة من أجل أخذ الوقت للتخلص من نفوذ النظام السابق المتغلغل ضمن المؤسسات ولتذليل المشكلات المحتملة مع الفريق العسكري الذي يؤاخذ عليه الفريق المدني أنه "يحترق المعلومات المتعلقة بإيجاد المشتريه إيقاف الحرب هذه الإشكالات لكن عدم حلها يمكن أن ينسف روح الشراكة. ومن المهم ترسيخ الثقافة الديمقراطية والإعتراف بالآخر من أجل تحسين التجربة السودانية الجديدة.

ومن الاختبارات الأخرى الملحة تشكيل مفوضية السلام من أجل التفاوض مع الحركات المسلحة في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق. ومن المؤشرات الإيجابية في هذا الصدد إعلان "الحركة الشعبية لتحرير السودان/ شمال"، بقيادة عبدالعزیز الحلو، عزمها على الدخول في مفاوضات مع الحكومة الانتقالية للوصول إلى "اتفاق عادل يخاطب جذور المشكلة، ويضع نهاية منطقية للحرب في البلاد". واعتبر أن "التوقيع على الإعلان السياسي والدستوري، وتكوين هيكل السلطة، بمثلان خطوة مهمة ويمكن أن يقودا إلى السلام".

وفي سياق التفاوض هناك تعويل على رفع العقوبات الأميركية واستنهاض الاقتصاد في بلد غني بالموارد والكوادر البشرية. ودحضا لالتهمات بالحصار والرغبة في البقاء في السلطة طمان رئيس "المجلس السدي"، عبدالفتاح البرهان، بأن "القوات المسلحة ستبتعد عن العمل السياسي، وستعمل على تعزيز قدراتها". وحذر من "حملة تستهدف الجيش بغرض الفتنة، وكذلك من محاولة التفرقة بين القوات النظامية".

مستدركا أنه "من المستحيل الوقوع بين مكونات المنظومة الأمنية بالبلاد". من خلال تصريحات المعارض السابق محمد الفكي سليمان والجنرال عبدالفتاح البرهان نستشف أن هذا النقاش داخل الدائرة العليا للحكم الانتقالي مفيد وحيوي، شرط عدم مسه اهم أولويات المرحلة الانتقالية وهي "إيقاف الحرب وبناء السلام المستدام"، والحرص على تحسين الوضع المعيشي وبناء اقتصاد يقوم على الإنتاج. ومن هنا يفرض الاستقرار السياسي والإصلاحات الاقتصادية نفسها/ لأن الموقع الاستراتيجي للسودان كفيلا يجذب دول العالم للاستثمار في مختلف قطاعاته الاقتصادية في بلد واعد فتح أمام الشباب العربي والأفريقي الأمل في التغيير وأكد أن لا مستحيل تحت الشمس.

د. خطر أبودياب
أستاذ العلوم السياسية، المركز الدولي للدراسات والبحوث - باريس

انطلق مسار العملية الانتقالية في السودان مع الإعلان عن تأليف الحكومة الجديدة بعد مخاض لمدة تسعة أشهر منذ اندلاع الحراك الثوري الاستثنائي في ديسمبر الماضي. بالرغم من هول ما جرى في الثالث من يونيو الماضي أمام مقر القيادة العامة للجيش خلال فض الاعتصام، وبالرغم من شروخ تاريخية وجهوية واجتماعية وصعوبة بناء الثقة بين العسكر والمدنيين، وبالرغم من تدخلات خارجية تخريبية، فقد تمكنت أطراف الحوار السوداني من الإقلاع بالعملية الانتقالية لمدة 39 شهرا، ويعد هذا إنجازا بحد ذاته وسابقة في تاريخ البلاد. لكن ضخامة التحديات المطروحة أمام الفريق الانتقالي تمهدا للوصول إلى حكم مدني تستدعي الحذر والمتابعة الحثيثة لتفادي العقبات المنتظرة وحماية الواقعية وروح التسوية التي ميزت انتفاضة شباب وشباب السودان.

استخلصت شبيبة السودان دروس الانتفاضات السابقة، وأتاح لها الوعي المكتسب والقيادة الموحدة، عدم السقوط في فخ التشدد وتغليب الأيديولوجيات

عند الإعلان عن حكومته في الخامس من سبتمبر قال رئيسها عبدالله حمدوك "نبدا اليوم مرحلة جديدة من تاريخنا"، وأكد أن "أهم أولويات الفترة الانتقالية إيقاف الحرب وبناء السلام". ومع هذه الخطوة يتم استعمال مؤسسات الحكم الانتقالي وذلك بعد تشكيل مجلس سيادي إثر توقيع اتفاق تاريخي بين المجلس العسكري الانتقالي، وقادة الاحتجاجات في أغسطس. ومما لا شك فيه أنه إلى جانب بناء السلام والحفاظ على وحدة بلاد النيلين، يمثل النهوض باقتصاد السودان أحد أبرز تحديات الحكومة الجديدة.

بيد أن الأهم يبقى في حسن سير المؤسسات المؤقتة واحترام المواعيد المنقذ عليها وتوطيد الثقة بين قيادة الجيش وقوى الحرية والتغيير الممثلة للحراك الشعبي. ومنذ أبريل الماضي تراوحت علاقات الطرفين بين التشكيك والإصرار على عدم الفشل، ولم يكن من السهولة إيجاد الخارج المشترك حيث لعبت إنيوبييا والاتحاد الأفريقي دورا كبيرا في تقريب وجهات النظر وحظي ذلك بغطاء أميركي وأوروبي ومباركة من الدول العربية المعنية.

هذه الرعاية الخارجية لمسار التغيير التدريجي السوداني لا يمكنها أن تحل طويلا مكان إرساء منطق المؤسسات والإثبات للملأ أن خيبات التجارب السابقة من جعفر النميري إلى عمر حسن البشير لن تنكرر، وأن مثال المشير عبدالرحمن سوار الذهب يبقى الأوضح للوصول إلى بر الأمان. وكان من الواضح منذ البداية أن "الدولة العميقة" لن تذلي الساحة بسرعة ولن تدع ممثلها يتخلون عن الوزارات السيادية لكن الجنرال عبدالفتاح البرهان ورفاقه حرصوا على عدم القطيعة مع الشارع و"تبرؤوا" من عملية فض الاعتصام. وفي المقابل قطف السودانيون الثمار الإيجابية لنضالهم الدؤوب وصبرهم الاستراتيجي لأنهم حافظوا على سلمية حراكهم الثوري ولم يردوا على البطش (القمع على مدى ثلاثة عقود) بالبعث الثوري ومنطق السلاح.

وبالفعل استخلصت شبيبة السودان دروس الحركات الاحتجاجية والانتفاضات السابقة، وأتاح لها الوعي المكتسب والقيادة الموحدة في مجتمع تعددي (بما فيها الحركات المسلحة المناهضة للنظام) وبلد مترامي الأطراف، عدم السقوط في فخ التشدد وتغليب الأيديولوجيات أو



المغرب في عيون غير مغربية

وقتل تحت الانقراض، وبين ملك عاقل يتنازل عن كثير من حقوقه وصلاحياته لشعبه، ويرضى بإبانة السلطة التنفيذية بالحزب الديني الذي اختاره شعبه في انتخاب حر، ويظل هو وشعبه في مقاعد الرقابة والرعاية والتوجيه، لضبط المسيرة بعقلانية لم تعرفها دول الربيع العربي الأخرى، جعلت من الدولة المغربية نموذجا لوطن السلام والطمانينة والاعتدال والديمقراطية المنضبطة التي يحكمها القانون وطبيعة الفرد المغربي المعروف بالوسطية والاعتدال.

والأجدر بقراءة كتاب خيرالله خيرالله هم جمع العراقيين واللبنانيين والسوريين واليمنيين، بشكل خاص، ليصبح لهم الوصفة النافعة لواد التطرف والفساد والخيانة وقهر إرادة الشعوب، ولكي يعلمهم شريعة احترام الإنسان وكرامته ولقمة عيشه وحقه في العدالة والأمن والسلام.

فن القيادة والزعامة وصناعة الأوطان وشعوبها. والذي عرف المملكة المغربية في عهدها السابقة، وبالأخص في الثمانينات والتسعينات، ويعرفه اليوم بذكر أن خيرالله خيرالله كان مصيبا في حديثه عن المشاريع الكبرى التي ميزت عهد الملك محمد السادس، خصوصا عن علاقته الفريدة بمواطنه المغربي، وخصوصا في فترة ما سمي بالربيع العربي وما بعدها، والكيفية التي قاد بها السفينة المغربية زمن العواصف والزلازل والانتفاضات، وفي سنوات سطوة الفكر الديني السلفي المتطرف، ليوصلها إلى شاطئ الأمان، ويضعها على بوابة العصر الحديث، بمنجزاته وتقديراته وتحدياته التي لا ترحح. وقياسا بحكام عرب آخرين يمكن إدراك الفرق بين حاكم أحمق قاتل وفساد حول وطنه إلى خرابية، وشعبه إلى مهاجرين ومهجريين وشحاذين

وهذا المجتمع أن يكون على قدر كبير جدا من الكفاءة التحليلية والتقييمية، وعلى مخزون أكبر من الموضوعية والصدق والصبر ودية الملاحظة وعمق النظرة، من أجل استخراج الحقائق والوقائع الجديدة المضافة، ليكون كتابه حديثا لم يسبقه إليه أحد ممن كتب عن المغرب، قديما وحديثا، مغاربة وعربا وأجانب. أما المفاجأة الحقيقية فهي أن كتابا كبيرا بحجم خيرالله خيرالله قد اختار هذه المهمة الشاقة، وأصدر كتابا مهما وجريئا ومثيرا عن المغرب بعنوان "محمد السادس، عشرون عاما ملكا" وضع يده فيه على أكثر من عصب حساس، جاعلا منه خزنة معلومات وأسرار وآراء اقتذته من أن يكون واحدا من المداحين وعاظ السلاطين، بل جعلت منه شاهدا أميناً وذكيا منصفاً على مسيرة ملك عربيان تتمنى شعوب عربية عديدة أن يكون لها قائد من نوعه يجيد

إبراهيم الزبيدي
كاتب عراقي

إن الكتابة عن المغرب لا تكون مجدية إلا لم تبدأ من أول نشأة المملكة المغربية، لتصل إلى عهد الملك الحالي محمد السادس، الذي تسلم عرشه في 23 يوليو 1999، بعد وفاة والده الملك الحسن الثاني. وهي لذلك مهمة شاقة لا يقدم عليها سوى الكتاب المغربي الذين هم أعرف بالمخفي والمكتشف من تاريخ هذه الوطن العريق. ففيه يختلط الحاضر بالماضي، والتاريخ بالجغرافيا، والسياسة بالاقتصاد، والدين بالعلمانية، والخلافة الإسلامية بالديمقراطية والحداثة. وعلى الكاتب غير المغربي الذي يختار المغامرة ومناقسة الباحثين والكتاب والمؤرخين أبناء هذا الوطن

تونس.. حمى الانقلابات زمن الانتخابات

عن شرعيته ومشروعيته، وإن كان في روايتها الكثير من اللغظ ونقاط الاستدراك والتحفظ. هل هناك انقلاب في الديمقراطيات، أو المؤسسات الشرعية التي انتخبها الشعب لممارسة السلطة، هل هناك استيلاء على السلطة عبر مؤسسات التشريع ووفق القانون يقع إسقاطه من خلال الدبابات والمدركات، صراحة لا نلظن، ولكن ما نؤكد أن في صناعة صورة المنقذ من الانقلابات المشبوهة تجاوزا لانقلابات حقيقية بصورها التونسي في واقعه المعيش.

فالتونسي الذي يبصر يوميا انقلابا صريحا واقعا ويتواطؤ من كافة الأطراف الحليفة والخارجية على قوته وعلى مرتبه الشهري وعلى قدرته الشرائية صار عاجزا عن مواجهة تكاليف الحياة، يريد من يوقف هذا الانقلاب الشره والشرس.

والمجموعة الوطنية التي تبصر يوميا انقلابا صريحا واستهدافا ممنهجا للخدمات العمومية من تعليم وصحة وسكن ونقل، لصالح مراكز نفوذ خاصة، تريد منقذا حقيقيا لهذا الانقلاب ضد الصالح والمرفق العام. إن كانت من صورة منقذ فليكن ضد انقلاب معيشي يعيشه التونسي يوميا ويعرفه الشباب الذين بات الكثيرون منهم يحملون بالهجرة ولو كانت في شكل نصف انتحار في أمواج البحر المتوسط، أما أكثر من فقاعات مائية تتلاشى بمجرد انتهاء الانتخابات واستمرار الانقلاب الحقيقي ضد المواطن والوطن.

رئيس الحكومة الحالي بالتواطؤ مع النهضة، والأوساط القريبة من نيل القروي تؤكد حصول "انقلاب رمزي" على الرئيس السابق الراحل الباجي قائد السبسي، و"شبه انقلاب" قضائي لإزاحة القروي من السياق الانتخابي، والنصف المرزوقي يحدثنا بين الفينة والأخرى عن "الانقلاب" الإقليمي المترص بالتجربة الديمقراطية التونسية الوليدة. حمى الانقلابات الحقيقية منها أو الافتراضية، الواقعية منها أو الخيالية، تفرض واقعا انتخابيا غير صحي، قوامه وجود "انقلابيين متريصين" بالدولة والشرعية في مقابل "المنقذ" الذي يعرف جيدا الغرف السوداء وماكينات التشويه والشيطنة. المفارقة أن الغالبية تقريبا تتحدث عن انقلاب استهدف الرئيس في وقت معين، وكان لسان حالها يقول نحن من أسقط الانقلاب على الرئيس السابق ونحن الأولي بالكرسي الذي دافعنا

مضمونه ومنطوقه فقط، بل ما يمكن أن يستدعيه من نتائج. لتقديم تمثلات عن جزء من المعارضة بأنها مافيات يفترض استبعادها نهائيا عن السياسة والحكم، وإطلاق اتهامات للسلطة بـ"الوليات" و"العصابات"، يستدر نتيجة أنها باتت خطرا على الانتقال الديمقراطي وعلى مؤسسات الدولة.

وفي الحالتين، استهداف خطير للمناخ الانتخابي ولعملية التراكم الديمقراطي، واعتداء على السلطة القضائية والأخر تطويع مؤسسات الدولة في المعركة الانتخابية.

وكلما استهان الخطاب السياسي للفاعلين السياسيين، الذي من المخرض أنهم رجالات الدولة وصانعو الوعي، بمصطلح "المافيات" وتعابير "العصابات"، دون ترو ورضانة احتجاجهما لللحظة الاقتراعية في البلاد، كلما صارت مقولات الانقلاب، مقولات تلازمية مع أجواء التخوين وسياقات التشويه.

باتت تونس اليوم، عاصمة "الانقلابات الفاشلة" ضد الشرعية الهلامية من قبل "المنقذين" الذين جندهم التاريخ لتجنيب تونس سيناريوهات الاستيلاء على السلطة.

عبدالكريم الزبيدي، يتحدث عن وصفه المنقذ من "انقلاب" البرلمان على رئاسة الجمهورية، وسليم الرياحي يشير بكل اعتزاز من منغاه الفرنسي إلى إسقاطه "انقلابا" استهدف رئاسة الجمهورية من قبل

أمين بن مسعود
كاتب ومحلل سياسي تونسي

من الواضح أن الانتخابات الرئاسية التونسية، دخلت مرحلة إشهار السكاكين الطويلة، حيث يعدد كل مرشح إلى استعمال كافة الأوراق والوسائل قصد النيل من الطرف الآخر، وإن كان على حساب واجب التحفظ وعلوية القانون واحترام المؤسسات القضائية والدستورية المؤطرة لفاعل الاقتراع.

بسرعة تحول الجدل من معركة برامج ومشاريع ورؤى ومقاربات، إلى تصفية حسابات شخصية بلتجا فيها إلى الترسيات والرسائل الخاصة ويداس فيها الحد الأدنى من أخلاقيات العمل والخطاب السياسي. وعوضا من أن يبني الخطاب السياسي للمرشحين على فرضية وجود قصور في العمل الحكومي وتعطيل في مؤسسات الدولة وضعف في الرؤية الاستراتيجية للبلاد، صار الخطاب مبنيا على مقدمات وجود مافيات في الحكم أو في المعارضة، تسعى إلى الانتقاض على السلطة بأي شكل من الأشكال، وتخطط للانقلاب على الشرعية.

الوصول إلى هذا المنحدر في الخطاب والأداء السياسيين، خطير للغاية، فإن نتجت قوى في المعارضة بـ"المافيات"، وأن توفض مراكز حكومية في الدولة بـ"العصابات" و"الكتائب" و"الوليات"، هو مؤشر واضح على أن المسألة لم تعد قضية تنافس انتخابي على مواقع السلطة، بل صارت استحقاق "إنقاذ الدولة من الدولة الموازية" ممثلة في المافيات أو العصابات أو غير ذلك. الخطير في هذا الخطاب ليس

